

تاريخ القبول: 2020/08/20

تاريخ الإرسال: 2019/07/10

الفرص المتاحة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاستثمار في الدول

الإفريقية -دراسة حالة مجمع سيفيتال -

the opportunities for Algerian companies to invest in Africa - Cevetal group case study-

د. مرزوقي رفيق*¹، ط.د. قوشيش أمينة¹جامعة سطيف1(الجزائر)، rafikmerzougui@yahoo.com²جامعة المسيلة (الجزائر)، esc.doctoral.fc.n09.gouchiche@gmail.com

الملخص:

يعتبر الاستثمار أول مصدر للتنمية فهو يلعب دور كبير في رفع مداخيل البلد، وخلق المزيد من فرص العمل، ولهذا أولت الجزائر للاستثمار أهمية بالغة سواء كان داخليا أو خارجيا، ووجدت أن الاستثمار في الدول الإفريقية مناسب جدا لما يتيح من فرص استثمارية واعدة، وهذا عن طريق تشجيع الحكومة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولقد اغتنمت العديد هذه المؤسسات الفرصة واستثمرت في عدد من دول افريقية ومن أهمها مجمع سيفيتال.

ومع هذا مازالت الاستثمارات الجزائرية داخل البلدان الإفريقية لحد الآن غير كافية للنهوض بالاقتصاد الجزائري ويتطلب مزيدا من الجهود .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، الشراكة، الفرص الاقتصادية، المؤسسات الاقتصادية.

Abstract:

Investment is the first source of development. It plays a major role in raising the country's income and creating more jobs. This is why Algeria has given it a great importance both internally and externally, and has considered that investment in African countries is very suitable for its promising investment opportunities; this is through the encouragement of the government to the Algerian economic companies.

*المؤلف المرسل

We came out in this research that a number of these institutions have took advantage of this opportunity and invested in a number of African countries, the most important of which is the civital group. However, this paper concluded that Algerian investments within African countries have so far been insufficient to promote the Algerian economy and require further efforts.

Key words: investment, partnership, economic opportunities, economic companies.

مقدمة:

في إطار عولمة اقتصادية متكاملة سعت العديد من دول العالم تطوير منظومتها الاقتصادية، بغية تحقيق مكانة تنافسية في السوق العالمي، فانتهجت آليات وسبل اقتصادية مختلفة لتحقيق ذلك، ويعتبر الاستثمار من أهم التدابير التي عملت مختلف دول العالم على دعمها وتطويرها، حيث أن الاستثمار يعتبر أول مصدر للتنمية، فهو يلعب دور كبير في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل، كما يعزز قواعد الانتاج، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ولقد أولت الجزائر على غرار بلدان العالم أولوية كبيرة للاستثمار بالداخل والخارج ، ووجدت أن الاستثمار في الدول الافريقية مناسب جدا لما تحويه هذه الأخيرة من امكانات مادية وبشرية مهمة.

مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية "ماهي الفرص المتاحة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بغية الاستثمار في الدول الافريقية والنهوض بمستقبل الاقتصاد الجزائري ؟ "

فرضيات البحث: انطلق هذا البحث من الفرضيات التالية:

- تمتلك القارة الإفريقية كل المقومات الجاذبة للاستثمار الأجنبي؛
- يؤدي تهيئة المناخ الاستثماري إلى جذب الاستثمارات في القارة الإفريقية؛
- يعاني مناخ الاستثمار في القارة الإفريقية من مشاكل غير اقتصادية (سياسية، بيروقراطية، أمنية...).

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية الاستثمار والشراكة ومضمون المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات في القارة الإفريقية؛
- التعرف على مختلف المشاكل والمعوقات للاستثمار في القارة الإفريقية؛
- تسليط الضوء على تجربة ناجحة للاستثمار في القارة الإفريقية متمثلة في مجمع سفيتال الجزائري.

أهمية البحث:

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات في شتى المجالات خصوصا الاقتصادية منها، كنتيجة حتمية لظاهرة العولمة والتي فرضت على اقتصاديات العالم الانفتاح على بعضها البعض، ومن أجل مواجهة حدة هذه التغيرات اتجهت الجزائر إلى الاستثمار لما له من أهمية في التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة في القارة الإفريقية، من أجل استغلال الفرص التي تطرحها القارة السمراء وزيادة التعاون والشراكة مع مختلف الدول الإفريقية، لتعزيز مداخل الدولة والارتقاء بمؤسساتها.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مفهوم الاستثمار وواقعه في القارة الإفريقية، لمعرفة المزايا التي يطرحها الاستثمار في القارة للاستفادة منها، والنهوض بها من خلال جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات لإحداث التنمية الاقتصادية الدائمة.

وللإجابة على اشكالية هذه الدراسة والاحاطة بكامل جوانبها سوف يتم التطرق إلى

ما يلي :

- 1- مفاهيم عامة حول الاستثمار والشراكة .
- 2- الفرص المتاحة للاستثمار في الدول الافريقية
- 3- معوقات الاستثمار في إفريقيا

4- أهم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المستثمرة في الدول الافريقية - دراسة حالة مجمع سيفيتال

1- مفاهيم عامة حول الاستثمار والشراكة

1-1 الاستثمار: إن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، ذلك أنه يمتص الأموال المكتنتزة و يوجهها إلى النشاط الاقتصادي، من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية المختلفة.

1-1-1 مفهوم الاستثمار:

يمكن أن يعرف الاستثمار عامة على أنه " استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على المدى البعيد" (1).

ومن الناحية الاقتصادية يعرف على أنه " تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق ربح في الأجل القريب أو البعيد ، بشكل مباشر وغير مباشر، حيث يشمل إنشاء نشاط إنتاجي أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة بحد ذاتها، أو حيازة ملكية عقارية، أو إصدار أسهم أو شرائها من الآخرين " (2) .

وعليه يمكننا القول أن الهدف الرئيسي للإستثمار هو تعظيم الأرباح في الأجل الطويل، و تقليل الخسائر مع وجود هامش للمخاطرة ،حيث أن الربح يمثل عائدا اقتصاديا على المخاطرة.

1-1-2 أدوات الاستثمار:

أدوات الاستثمار هي عبارة عن مجموعة من الوسائل المستعملة من أجل تحقيق أرباح مستقبلية تتمثل في (3) :

أ- الأوراق المالية: من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا لما توفره من مزايا للمستثمر، وتختلف الأوراق المالية فيما بينها من حيث زوايا عدة : من حيث الحقوق التي توفرها لحاملها ، من حيث الدفع المتوقع ومن حيث درجة الأمان .

ب- العقار: يتم الاستثمار فيه بشكل ، إما بشكل مباشر ، وهو أن يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي ، وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند حقيقي صادر عن بنك عقاري، ويتميز الاستثمار في العقار بالخواص التالية :

- يوفر للمستثمر درجة مرتفعة نسبيا من الأمان، تفوق تلك المحققة من الأوراق المالية؛
- يتمتع المستثمر في هذا المجال، بمزايا ضريبية لا يتمتع بها المستثمرون في الحالات الأخرى.

ج- **السلع**: تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة، حيث تعتبر أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن لها أسواق مختصة كبورصة القطن، وبورصة الذهب... الخ ، ويتم التعامل في سوق السلع عن طريق مكاتب للسماسرة تتولى تنظيم المتاجرة .

د- **المشروعات الاقتصادية**: تقوم المشروعات الاقتصادية على أصول حقيقية كالمباني والآلات والأفراد، وتشغيل هذه الأصول معا يؤدي إلى انتاج قيمة مضافة ، وما يعكس عليه من زيادة في الناتج القومي ، ومنها ما يتخصص بالتجارة أو الصناعة .

1-1-3 أهداف الاستثمار:

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر دائما يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية (4):

أ- **تحقيق العائد الملائم**: فهدف المستثمر هو توظيف أمواله وتحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار ماليا يدفع بالمستثمر للتوقف على التمويل ، وربما تصفية المشروع بحثا على مجال أكثر للفائدة .

ب- **المحافظة على رأس مال المشروع الحالي**: وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة، لان أي شخص يتوقع الخسارة والريح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويتجنب الخسارة.

ج- **استمرارية الدخل وزيادته**: يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستمر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطرابات والتراجع، في ظل المخاطرة وحفاظا على استمرارية النشاط الاقتصادي .

د- **ضمان السيولة اللازمة**: لاشك أن النشاط الاقتصادي بحاجة للتمويل ووسيلة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصرفيات اليومية، تجنبنا للعسر المالي الذي يتعرض له المشروع.

1-2 الشراكة:

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرًا، ولقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية والإلحاح في العديد من دول العالم الثالث والعالم العربي، والجديد في الأمر أن الكثير من المؤسسات الدولية بدأت مؤخرًا في فرض الخصوصية أو اللجوء إلى الشراكة، كشرط سابق أو ملازم للحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية .

1-2-1 مفهوم الشراكة:

لا يوجد إجماع حول تعريف محدد وواضح للشراكة، نظرا للتعريف الكثيرة التي سبقت لهذا المفهوم ومن بين هذه التعاريف مايلي:

تعرف الشراكة على أنها: نسق يوصف مبدئيًا بالمستقل يتعلق بمجموعة من الأعدان مدفوعين إلى العمل معا إما بحثا عن الإنتماء لمجموعة أو للحصول على مهارات مختلفة في إطار مشروع مشترك⁽⁵⁾.

وعرفت أيضا على أنها " اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات"⁽⁶⁾.

مما سبق نستنتج أن مفهوم الشراكة يشير إلى علاقة تعاقدية بين طرفين يتم بموجبها حشد الموارد والإمكانيات وتوزيع المخاطر واقتسام الأرباح بين طرفي التعاقد من أجل تقديم خدمة أو منتج بجودة عالية وتكلفة أقل.

1-2-2 أشكال الشراكة:

تتخذ الشراكة أشكالا مختلفة وهي كما يلي⁽⁷⁾:

1- الشراكة التعاقدية: هذا النوع من الشراكة له خصوصياته، فالشراكة التعاقدية مبدئيا هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشركة، وعليه فإنها كثيرة الاستعمال في الاستغلال المشترك للمواد المنجمة، والتعاون في مجال الطاقة.

ب- **الشراكة المالية:** هذا الشكل يخص الجانب المالي، أي أنها تتخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وهذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال :

- وزن كل شريك؛

- مدة أو عمر الشراكة؛

- تطور المصالح لكل شريك.

ت- **الشراكة التقنية:** وتتمثل في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات، حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج.

ج- **الشراكة التجارية:** للشراكة التجارية طابع خاص، حيث تتركز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية، من خلال استغلال العلامات التجارية، أو ضمان تسويق المنتج، وهذا الشكل يعني التخلص من حالة عدم توازن في السوق، ويخص جانب التسويق بشكل كبير.

د- **الشراكة في البحث والتطوير:** تهدف هذه الشراكة عموما إلى تطوير المنتجات وتحسينها، مع التقليص من التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة، تعطي للمؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها.

1-2-3 دوافع الشراكة:

لم تنشأ الشراكة من عدم بل هي نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها المؤسسات في عالم يسوده تكتلات اقتصادية وتجارية كبيرة ، ويمكننا أن نميز بين دوافع داخلية تتمثل في مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع، مشاكل السياسات الاقتصادية وأخرى خارجية تدفع السلطات العمومية إلى جلب المؤسسات إلى الشراكة وهي⁽⁸⁾:

1- **المشاكل الداخلية المتعلقة بالمشاريع:** يمكننا حصر المشاكل الداخلية التي عانت منها المؤسسات وخاصة العمومية فيما يلي: اختلال التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات وذلك أن نسبة الديون عالية جدا مقارنة مع رأس المال، ومن ثم يجب رفع رأس المال من البحث عن أقل مستوى للديون، لأن نسبة الديون/ رأس المال عالية جدا، وبالتالي البحث عن الشراكة لتحقيق ذلك. كما أن الإفراط في التكاليف المتعلقة بتمويل مختلف المشاريع أي أن الدولة لم تمول المشاريع بشكل عقلاني ومنظم ،ففي الوقت الذي كانت تعاني فيه

بعض المؤسسات من نقص في التمويل نجد بعض المؤسسات الأخرى تفرط في الإنفاق على مشاريعها، ومن أجل تفادي ذلك تم اللجوء إلى الشراكة لتنظيم وضبط عملية الإنفاق، من جانب آخر فإن المؤسسات أصبحت تعاني من نقص في كفاءة الإطارات، مما استلزم البحث على مساعدة تقنية وكفاءات مهنية لتغطية العجز في هذا المجال، كما لا ننسى أن التكنولوجيا الحديثة أصبحت تهدد مستقبل المؤسسات القديمة النشأة، والتي تدفعها إلى شراكة تقنية مدعمة للمؤسسة.

ب- مشاكل السياسات الاقتصادية: عانت البلدان الصناعية من تباطؤ في النمو الاقتصادي عجل بعجز في ميزان مدفوعاتها، وفي القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية، في الوقت الذي عرف العالم الأزمة البترولية خاصة بعد سنة 1986 انخفضت أسعار السلع الرئيسية، فأدى ذلك إلى ظهور مسألة الشراكة على السطح في إطار السياسات التصحيحية واستعادة معدلات النمو الاقتصادي .

ج- الدوافع الخارجية: كان تطبيق الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية في بعض الدول العربية قد أدى إلى تعاضم وتنامي القطاع الاقتصادي العام، فأصبحت الدولة هي المالك والمحرك الاقتصادي الأول للفعاليات الاقتصادية الرئيسية للبلد، ومع انهيار النظام الشيوعي وسقوط الاتحاد السوفياتي كقوى عظمى وما صاحب ذلك من تغيرات جذرية على الخريطة السياسية والاقتصادية العالمية ، و بروز فكرة النظام الاقتصادي الجديد، وإفرازات أزمة الخليج ويزوغ النظام الاقتصادي الرأسمالي، وجدت هذه الدول نفسها في مناخ مختلف وظروف متغيرة وإيديولوجية سياسية جديدة فرضها الواقع وجسدتها الأيام. و في ظل مثل هذه التغيرات الجذرية يكون الاقتصاد هو المجال الأكثر استجابة أو إلحاحا لتجسيدها بالتخلص من النظام القديم. ويبدو أن إخفاق النظام الاشتراكي و فعاليات القطاع العام في مسألة التنمية و النمو الاقتصادي كان سببا رئيسيا في الاندفاع نحو مسألة الشراكة .

2- الفرص المتاحة للاستثمار في الدول الأفريقية

ظلت إفريقيا شبه غائبة عن خارطة الاستثمار العالمي طوال العقود الماضية للعديد من الاعتبارات، يأتي مقدمتها تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

في القارة في وقت كانت توفر فيه مناطق أخرى كشرق آسيا فرصاً واعدة، ولكن الصورة تغيرت بشكل كبير منذ مطلع الألفية الثالثة، بعد أن بلغت أسواق الاستثمار التقليدية مرحلة ما من التشبع، وتحسنت الأوضاع التنموية في الكثير من دول إفريقيا، بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليها، وتساعد المشكلات التي شهدتها أسواق الإنتاج التقليدية، كل تلك التحولات وضعت إفريقيا على خارطة الاستثمار العالمي، بحيث بات الكثير من المستثمرين ينظرون إليها على أنها أحد المنافذ من الأزمان التي يشهدها العالم.

2-1 بيئة الاستثمار الإفريقية :

لجأت العديد من الدول الأفريقية إلى تحسين أجواء الاستثمارات من خلال ادخال العديد من الإصلاحات الهامة، تهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات إنشاء الشركات الاستثمارية بأحجامها المختلفة، بالإضافة إلى تخفيض رسوم تكاليف الواردات والصادرات، إلى جانب إصلاحات أخرى هامة في مجالات حماية حقوق الملكية، وحرية تحويل رؤوس الأموال، فضلاً عن رفع القيود على الصرف الأجنبي، وتبسيط وتخفيف النظم الضريبية، وتوفير العديد من الامتيازات الأخرى التي تكفلها قوانين الاستثمارات التي سنتها هذه الدول، وبيبين إدخال مجمل هذه الإصلاحات اهتمام الحكومات الأفريقية بإنشاء مؤسسات قوية واعتماد سياسات واضحة تساهم في تشجيع جلب الاستثمارات إلى هذه الدول⁽⁹⁾.

هذه الإصلاحات أدت إلى تحسن ملحوظ في بيئة الاستثمار الإفريقية ، إلا أن الاستثمار الجزائري في إفريقيا لم يشهد النمو المنشود، ولقد بدأت بعض الشركات والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في التوجه نحو السوق الإفريقي، ولكنها توجهات وتحركات محدودة، ونظرا لغياب توفر بيانات واضحة وشاملة، فإنه من الصعب إعداد حصر دقيق لحجم تلك الاستثمارات أو القطاعات التي تعمل فيها، وعليه سيتم التعرض لبعض الاستثمارات كأمثلة وليس على سبيل الحصر.

2-2 الدول الأكثر جذباً للاستثمار في إفريقيا :

صنفت وكالة إيكونوميك الفرنسية المهمة بالشأن الإفريقي دول القارة كهيئة عمل جاذبة للاستثمار، مستندة إلى مؤشر ريادة الأعمال العالمي لعام 2018 ، حازت 10 دول إفريقية على المراتب العشر الأولى على التوالي: تونس، بنسوانيا، جنوب إفريقيا، نامينيا، المغرب، مصر، الجزائر، رواندا، غانا، نيجيريا.

2-3 الفرص المتاحة في إفريقيا للاستثمار الجزائري:

ظلت إفريقيا شبه غائبة عن خارطة الاستثمار العالمي طوال العقود الماضية للعديد من الاعتبارات، يأتي مقدمتها تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في القارة في وقت كانت توفر فيه مناطق أخرى كشرق آسيا فرصاً واعدة، ولكن الصورة تغيرت بشكل كبير منذ مطلع الألفية الثالثة، بعد أن بلغت أسواق الاستثمار التقليدية مرحلة ما من التشبع، وتحسنت الأوضاع التنموية في الكثير من دول إفريقيا، بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليها، وتساعد المشكلات التي شهدتها أسواق الإنتاج التقليدية، كل تلك التحولات وضعت إفريقيا على خارطة الاستثمار العالمي، بحيث بات الكثير من المستثمرين ينظرون إليها على أنها أحد المنافذ من الأزمات التي يشهدها العالم.

2-3-1 سياسات الدول الإفريقية المشجعة لجذب الاستثمار الخارجي:

سارعت الحكومات الإفريقية من خلال أجهزتها المعنية إلى سن العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التي تشجع الاستثمار وتدعمه ، واستحدثت مؤسسات وهيئات تخطط له وتنظمه ، ووضعت امتيازات كثيرة منها، تيسير شروط الاستثمار، وتخفيف القيود على تدفقاته ، والتحوط لما يمكن أن تتعرض له الاستثمارات من مخاطر، والعمل على تقليلها، والشفافية في توفير المعلومات الضرورية للمستثمر وكسب ثقته ، وتبسيط الإجراءات ، إضافة على بعض الاعفاءات الضريبية وغيرها، ومن أهم التدابير التي اتخذتها الدول الإفريقية نجد (10) :

- انشاء مصرف الاستثمار الافريقي: هو من الأدوات المميزة وذات الأولوية لتمكين إفريقيا من المضي قدما، وتسريع عملية الاندماج والتنمية المستدامة ، وسيساهم في تغطية احتياجات إفريقيا الفعلية للتمويل.

- المنتدى الافريقي للاستثمار والاعمال: أحر دورة عقدت بالجزائر سنة 2018، وهو منتدى يضم أهم المستثمرين الأفارقة، ومن أهدافه توطيد علاقات الشراكة الاقتصادية بين مختلف الدول الافريقية.

2-3-2 الموقع الجغرافي لإفريقيا وامتلاكها موارد طبيعية هائلة:

تتميز افريقيا بموقع الجغرافي الاستراتيجي وبمساحة إجمالية تبلغ 30190 كم²، ونظرا لاتساع الرقعة الجغرافية، فإنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، وبمواسم زراعية متنوعة، وهو ما يجعل منها بيئة ملائمة لزراعة وانتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضروات، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بحوالي 35 % من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها 7 فقط في الزراعة بشتى أنواعها، كما أنها تتمتع بإمكانات هائلة في مجال الزراعة، تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي، فهي تشتهر بمواردها المائية حيث يجري فيها 13 نهرا، اضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية، وتقدر الطاقة الكامنة للري في القارة الافريقية بأكثر من 42.5 مليون هكتار، فالاستثمار في المجال الزراعي يعد من أفضل الخيارات التي تقدمها إفريقيا للمستثمرين. وكذلك تمتلك الدول الافريقية أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الاستراتيجية، فمن بين 50 معدنا هاما في العالم يوجد 17 معدنا منها في افريقيا باحتياطات ضخمة وهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي " البوكسيت، والماس، والذهب والمغنيزيوم والفوسفات، والمعادن البلاتينية، الخ، ولكن هذه الموارد لا تجهز للأسف . إن هذه الموارد تمثل مجالات استثمارية قوية. وبالنسبة للبترول والغاز تتربع على احتياطي هائل، ويقدر ب 80مليار برميل خام، حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها وعلى شواطئها الغربية، وهو أسهل وأسرع في استخراج ، وسهولة نقله من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير، حيث تصبح

مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير مباشرة، وهو ما يحقق وفرا اقتصاديا مشجع للمستثمرين⁽¹¹⁾.

2-3-3 الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تعد اهم المجالات الاستثمارية التي تقاس بها ثروة الأمم، فهي على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، وقد اصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم، وافريقيا التي يبلغ عدد سكانها قرابة 934 مليون نسمة، لايزال الاستثمار فيها محدودا في مجال التنمية البشرية، برغم اهتمام بعض الجهات المستثمرة بالتنمية الحضارية للمجتمع والبيئة والصحة، وزيادة معرفة الفرد والارتقاء بدرجة وعيه وقدراته عن طريق التعليم والتدريب ، وهذا ما يبرهن أن معظم الدول الافريقية تحتاج إلى الاستثمار في مواردها البشرية من جانب، ومن جانب آخر نجد أن اليد العاملة البسيطة متوفرة وبتكلفة منخفضة⁽¹²⁾.

3- معوقات الإستثمار في إفريقيا:

- على الرغم من الفرص الكبيرة التي يطرحها الاستثمار في القارة السمراء، إلا أنه هناك مجموعة من المعوقات والتحديات والتي بينها العديد من الدراسات في مجال الاستثمار في افريقيا، نوجز أهمها في النقاط التالية⁽¹³⁾ :
- غياب القوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار سواء الخارجي (الأجنبي) أو الداخلي في معظم دول القارة؛
- انتشار أشكال الفساد، كالرشاوي والمحسوبية والبيروقراطية، وغياب الأجهزة الرقابية الحكومية؛
- عدم تشجيع الدول للاستثمار من خلال منح الحوافز وغياب استراتيجية لجذب الاستثمار الداخلي والخارجي؛
- ضعف البنى التحتية والإلكترونية بالقارة وخاصة في مجال الطاقة والطرق وموانئ الشحن؛

- غياب الأمن في كثير من دول القارة في ظل اللاإستقرار السياسي الذي تشهده الكثير من دول القارة؛
- غياب اليد العاملة المؤهلة والمدربة؛
- ضعف أسواق المال والبورصات الإفريقية في معظم دول القارة؛
- ضعف العملات في بعض دول القارة وعدم وجود سياسة نقدية ومالية تشجع الاستثمار؛
- ارتفاع نسبة الرسوم في العديد من الدول الإفريقية وعدم وجود توصيف دقيق للفرق بين المنتجات النهائية والوسيلة وعوامل الإنتاج وكذا المنتج النهائي اتمام الصنع؛
- عدم تطبيق الاتفاقات التجارية الثنائية أو الدولية من قبل العديد من دول القارة؛
- غياب الرؤية الموحدة وعدم جود كيانات كبرى تدعم الاستثمار في إفريقيا ما بين الدول وتبادل المنافع خاصة في مجال التصنيع والمواد الأولية وكذلك تصدير واستيراد الطاقة والأيدي العاملة المؤهلة.

4- أهم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المستثمرة في الدول الإفريقية - دراسة حالة مجمع سفيثال-

نظرا لتهيئة حكومات الدول الإفريقية لبيئة الاستثمار فيها من جهة، واقتناع الحكومة الجزائرية بما تحمله القارة السمراء من امكانات مادية وبشرية تمكن الجزائر من تطوير اقتصادها عن طريق الاستثمار، كما تضمن لها حد أدنى من الخسائر المالية في الدفع بعجلة الاستثمار في القارة، من خلال اطلاق أسواق تجارية ناشئة بدول الساحل ووسط إفريقيا، يعززها مستقبلا مشروع ميناء شرشال التجاري، والطريق السيار شمال-جنوب لربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات القارة السمراء، فاتحة المجال للمصنع الجزائري للاستثمار وللتسويق والترويج لمنتجاته ببلدان إفريقيا. ويأتي هذا تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة، من خلال سعيها للخروج مبدئيا من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية، وفي تمويل مشاريعها الاقتصادية، وبالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه المساهم الفعال في

خلق الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات، والعمل على تعزيز البنية التحتية والصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية داخل وخارج الوطن .

ونتيجة لتشجيع الحكومة الجزائرية للمؤسسات الاقتصادية للانفتاح على الاستثمار بالدول الافريقية، قمنا في هذه الدراسة برصد بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي قامت بالاستثمار في هذه الدول ومن بينها:

- مجمع سيفيتال الذي يعد المستثمر المهم في عدد من الدول الافريقية افريقيا،
- بعض المؤسسات التي لها اتفاقيات شراكة لتسويق منتجاتها مع مختلف الدول الافريقية، ولديها مشاريع استثمارية مستقبلا للاستثمار بداخلها ومن بينها مؤسسة كندور وشركة ابريس سات للأجهزة الالكترونية والكهرو منزلية، مجمع فاديركو لصناعة مواد التطهير والنظافة البدنية... الخ، وفي هذه الدراسة نسلط الضوء على مجمع سيفيتال.

4-1 مجمع سيفيتال داخل الدول الافريقية:

4-1-1 التعريف بمجمع سيفيتال:

هو مجمع عائلي متنوع الانشطة حقق نجاحا في السوق المحلية الجزائرية خاصة في الصناعة الغذائية، وهذا ما زاده طموحا لتحقيق نفس النجاح في الأسواق الدولية، حيث يعد المصدر الاول في الجزائر خارج قطاع المحروقات، يمتاز بهيكل تسييري ومالي قوي، يطمح من خلال تواجده في الأسواق الدولية الى خلق الثروة ومناصب العمل في الجزائر، حيث قدر رقم اعمال المجمع سنة 2015 بحوالي 240 مليار دينار جزائري، ويوظف حاليا حوالي 18000 عامل. ويهدف المجمع إلى تطوير الانشطة في الجزائر ومواصلة النمو والتوسع في الأسواق الدولية، بالإضافة الى سعيه اكتساب المهارات الادارية والفنية ذات المعايير الدولية، وتطوير موارد قادرة على ضمان الاستدامة للمجمع، ومن بين مفاتيح النجاح للمجمع⁽¹⁴⁾:

- اليقظة الاستراتيجية والتحليل الدائم والمستمر لحقيقة الأسواق ونموها؛
- البحث عن المعرفة والتكنولوجية المتطورة؛
- الاهتمام بالموارد البشري والاستثمار فيه؛
- شفافية المعلومة المالية؛

-إعادة استثمار الارباح في مجالات ذات قيمة مضافة.

ويمكن ارجاع الانطلاقة القوية للمجمع بداية من سنة 1998 ، الا انه قبل هذا التاريخ، مر بمراحل ربما كانت سببا في نجاحه، فبداية دخوله الاعمال كانت في سنة 1971 من خلال اكتساب حصة في مؤسسة تنشط في مجال التعدين، وبعدها تنوعت استراتيجياته بين انشاء واكتساب مؤسسات داخل السوق الجزائرية وفي السوق الجزائرية IBM لتمثيل بعض أنشطة JBM نفس المجال للتعدين حتى سنة 1991 اين تم انشاء AGRO-GRAI، وفي سنة 1995 قام بتأسيس XEROX لتمثيل CBS، وقام بنفس الخطوة سنة 1992 بإنشاء Hyundai تختص في استيراد وتوزيع المواد الغذائية داخل السوق الجزائرية، أما في سنة 1997 فقد اطلق توزيع السيارات ALGERIE MOTOR، كما ينشط المجمع في مجالات عديدة ،ولديه اهتمام كبير للتوسع من خلال الاستثمار في الأسواق الدولية، بغية الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، وشبكات التوزيع، والهدف هو إعادة توطين الأنشطة والصناعات في الجزائر، كما يرغب ايضا في تحقيق رقم اعمال يعادل 25 مليار دولار في افق 2025 ، بحيث يتحقق هذا الرقم مناصفة بين السوق الجزائرية والأسواق الخارجية (15)

4-1-2 الاستثمارات المتواجدة لمجمع سيفيتال في الدول الافريقية:

أ- في الكوديفوار: يتواجد مجمع سيفيتال في السوق الافوارية (ساحل العاج) في مجال الزراعة والصناعات الغذائية، حيث يتواجد هذا الاستثمار الضخم بقرب ميناء ابيجان، بشراكة مع مؤسسة CICA (الشركة الدولية للتجارة والصناعات الغذائية) والبداية كانت بنكويين مشروع متكامل في انتاج الأرز، ثم بتطوير انتاج الزيوت النباتية والذرة، اضافة إلى خدمات تخزين الحبوب و انتاج الاعلاف، وقدر المشروع بحوالي 1 مليار دولار ويتربع على مساحة تقدر ب 350 هكتار، وهو مشروع يضمن الانتاج والتسويق لعدد من الدول الافريقية من بينها دول القرن الافريقي والسودان (16)، وفي مرحلة اخرى سيتم انجاز محطة لتوليد الكهرباء .

ب- في السودان: تبلغ استثمارات مجمع سيفيتال في السودان في مجال المواد الغذائية الأولية كالسكر والزيت ، قيمة 6 مليار دولار، ومنحت السودان للمجمع مساحة قدرت ب

50 هكتارا في ميناء الخرطوم، فضلا عن مساحات صالحة للزراعة لتطوير مشاريع مشتركة⁽¹⁷⁾.

ج- في المغرب: يمتلك مجمع سيفيتال قاعدة تجارية تقدر بحوالي 110 آلاف متر مربع في المنطقة التجارية للتبادل الحر بطنجة، وتطمح هذه القاعدة إلى تخزين وتوسيع الزجاج المستورد من الجزائر لتسويقه إلى القارة السمراء. وكذلك يطمح إلى استثمار هذه المساحات لتخزين منتجات فاغور براندت⁽¹⁸⁾.

4-1-3 البرامج الاستثمارية لسنة 2018 لمجمع سيفيتال في الدول الإفريقية⁽¹⁹⁾:

أ- انشاء مصنع لشركة برونندت في تونس :

أعلن مجمع سيفيتال عن البرنامج الاستثماري المقدر ب 2.5 مليار دولار في تونس في مجال تصنيع الأجهزة الكهرو منزلية والالكترونية لشركة برونندت Brandt، وأقر عن رفع قيمة المشروع في تونس لتبلغ 5 مليار دولار في آفاق سنة 2030 وهو من شأنه ان يوفر حوالي 20 الف منصب شغل للتونسيين.

ب- مشروع انشاء خط السكك الحديدية في افريقيا:

كشفت مجمع سيفيتال اطلاقه مشروعا عملاقا يتعلق بإقامة شبكة سكة حديدية عصرية تمتد من جنوب افريقيا الى شمالها، ومن شرق إفريقيا الى غربها، وهذا لضمان ديناميكية اقتصادية فيما بين الدول الإفريقية ، مشيرا أن إفريقيا بحاجة إلى بنى تحتية ومنشآت قاعدية لتطوير ثرواتها المنجمية والفلاحية والصناعية لاحقا، وتوفير مناصب شغل جديدة.

وما يلاحظ أن مجمع سيفيتال اعتمد الفرص المتاحة في الدول الإفريقية من استغلال مساحات زراعية، لانشاء طرق تجارية عن طريق مشروع السكك الحديدية، ولإزالة المجمع وكذلك مؤسسات اقتصادية جزائرية أخرى تطمح لإنشاء علاقات شراكة للاستثمار في افريقيا.

الخاتمة:

كخلاصة لهذه الدراسة يمكن القول أن إفريقيا هي قارة مستقبل الاقتصاد للجزائري، حيث تتوفر العديد من الفرص الاستثمارية المتميزة، حيث تزخر بموارد طبيعية

عديدة، أراضٍ صالحة للزراعة، موارد مائية كثيرة، معادن متعددة، موارد بشرية، كما توجد رغبة سياسية قوية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وفيها كذلك يسهل ممارسة الأعمال التجارية والأنشطة الاستثمارية، وكذلك انخفاض التكاليف مقارنة بمختلف دول العالم. لقد عمدت الحكومة الجزائرية إلى تشجيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للانفتاح على دول افريقيا اقتصاديا، من خلال انشاء علاقات اقتصادية في العديد من المجالات الزراعة، الصناعة، الطاقة..... الخ، وسعت العديد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى توطيد العلاقات الأفرو-جزائرية وفي مقدمتها مجمع سيفيتال الذي يتواجد باستثمارات ضخمة في العديد من الدول الافريقية.

ورغم وجود استثمارات جزائرية في القارة السمراء إلا أن هذه الاستثمارات غير كافية لحد الان للنهوض بالاقتصاد الجزائري، ويتطلب ذلك وجود ميزانية مالية تمويلية لأن الدول الافريقية تحتاج الى الاستثمار في البنية التحتية والهيكل القاعدية. وهذا لا يكون إلا بإنشاء مؤسسات وصناديق مالية افريقية مشتركة للتعاون الاقتصادي.

المراجع :

- (1) أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الأردن، 2003، ص 19.
- (2) ابراهيم متولي حسن المعزي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011 ص 22.
- (3) محمد مطر، إدارة المؤسسات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 65.
- (4) أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص 21.
- (5) دارين بوزيدي، الشراكة كخيار استراتيجي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لرفع ميزتها التنافسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2013/2014، ص 16.
- (6) فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر الدول العربية (الواقع والتحديات)، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 325.
- (7) فريد أحمد قبلان، مرجع سابق، ص 332.

- (8) نسرين عبد الحميد نبيه، الانفتاح الاقتصادي العالمي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012، ص 211 .
- (9) تقرير المصرف العربي للتنمية في افريقيا - دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في افريقيا سنة 2007، ص 27 .
- (10) تقرير المصرف العربي للتنمية في أفريقيا، مرجع سابق، ص 34 .
- (11) المرجع نفسه.
- (12) المرجع نفسه.
- (13) رامي زهدي مشاكل ومعوقات الإستثمار في إفريقيا متوفر على الموقع: www.ecyd.org
- (14) نوح فروجي، دور تحليل البيئة التسويقية في اختيار استراتيجية الدخول الى الأسواق الدولية - دراسة حالة مجمع سيفيتال، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2017، ص 188.
- (15) نوح فروجي، مرجع سابق، 189.
- (16) Cadre de coopération du G8 pour l'appui a la < Nouvelle alliance Cote D'Ivoire, pour la sécurité alimentaire et la nutrition > au p15, disponible sur le site www.feedthefuture.gov
- (17) جريدة البلاد، نشر بواسطة هشام.ح في البلاد أون لاین يوم 2014-09-12 ، www.djazairss.com التحميل من الموقع يوم 2018-12-24
- (18) المرجع نفسه، ص 2 .
- (19) جريدة الخبر، تصريح المدير العام يسعد ربراب لمجمع سيفيتال في منتدى الاقتصاد الافريقي ليوم 2018/04/30، www.radioexpressfr.com، التحميل من الموقع يوم 2018-12-24.